

7A

محضر الأعمال ◀

مؤتمر العمل الدولي - الدورة ١١١، جنيف، ٢٠٢٣
التاريخ: ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٣

نتيجة اللجنة المعنية بالمناقشة العامة بشأن الانتقال العادل

قرار مقترح واستنتاجات مقدمة إلى المؤتمر من أجل اعتمادها

يتضمن محضر الأعمال هذا نص القرار المقترح والاستنتاجات التي قدمتها اللجنة إلى المؤتمر من أجل اعتمادها. وسيُنشر تقرير اللجنة بشأن أعمالها في محضر الأعمال رقم 7B بعد اختتام الدورة. وستتاح لأعضاء اللجنة إمكانية تقديم تصويبات على بياناتهم الواردة في التقرير حتى ٧ تموز/يوليه ٢٠٢٣.

قرار بشأن انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المنعقد في جنيف في دورته ١١١، ٢٠٢٣،

وقد أجرى مناقشة عامة بشأن الانتقال العادل، بما في ذلك النظر في السياسات الصناعية والتكنولوجية، نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع،

١. يعتمد الاستنتاجات التالية؛

٢. يدعو مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى النظر في الاستنتاجات على النحو الواجب وإلى إرشاد مكتب العمل الدولي في إنفاذها؛

٣. يطلب إلى المدير العام أن يقوم بما يلي:

(أ) وضع استراتيجية وخطة عمل بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع من أجل إنفاذ الاستنتاجات لكي ينظر فيها مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣)؛

(ب) استرعاء انتباه المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة لهذه الاستنتاجات؛

(ج) مراعاة الاستنتاجات عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية في المستقبل وحشد الموارد من خارج الميزانية.

الاستنتاجات بشأن انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع

أولاً - ضرورات تحقيق الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع

١. لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل النهوض بالانتقال العادل سعياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير العمل اللائق والقضاء على الفقر والتصدي للتغير البيئي وتغير المناخ. ومستقبل الاقتصادات والمجتمعات والوظائف وسبل العيش على المحك، إذ إنها تعتمد على النظم الإيكولوجية والبيئات الطبيعية لكوننا.

٢. ومن شأن عدم التصدي للتغير البيئي وتغير المناخ أن يهدد رفاه الإنسان وجميع أشكال الحياة على الأرض ويقوض التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس. وهو كفيلاً بمفاقمة التفاوتات بين الجنسين وغيرها من أوجه انعدام المساواة والاستبعاد.

٣. وستكون تكاليف التفاعس أكبر بعدة أضعاف من الاستثمارات المطلوبة بشكل عاجل من أجل الوصول إلى اقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود وشاملة ومستدامة بيئياً. ويمكن للسياسات والتدابير المتسقة والمتكاملة الرامية إلى التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي أن تحقق نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية وأن تجنّب آثار غير مقصودة وسلبية على الاقتصاد وعالم العمل.

٤. والمكاسب الناجمة عن التصدي للأزمة البيئية غير مضمونة، ما لم تكن قائمة على الانتقال العادل. ويشكل الانتقال العادل هدفاً عالمياً مشتركاً يستلزم مسؤوليات على الجميع، بما في ذلك الحكومات وأصحاب العمل والعمال. وتحتاج التحولات إلى جهود متضافرة، وينبغي التخطيط لها وتنظيمها بطريقة تتصدى لفقدان الوظائف ومواطن العجز في العمل اللائق وأوجه انعدام المساواة والاختلالات القطاعية والتفاوت بين العرض والطلب على المهارات. وينبغي للسياسات أن تتسم بالاتساق والتوازن وأن تتصدى للترابط القائم بين تغير المناخ والعمل اللائق والتنمية المستدامة.

٥. وما كان من تبعات التغير التكنولوجي والتحولات الديمغرافية والنزوح والهجرة، فضلاً عن ارتفاع مستويات السمة غير المنظمة، إلا أن جعلت الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً يزداد تعقيداً للجميع.

٦. ويجب على الحكومات وأصحاب العمل والعمال، باعتبارهم عناصر التغيير، اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة ومتسقة بالاستناد إلى حوار اجتماعي فعال ومن خلال إعادة تأكيدهم على ولاية منظمة العمل الدولية ودورها الريادي في مجال الانتقال العادل في النظام متعدد الأطراف. ويجب على الدول الأعضاء أن تولي اهتماماً خاصاً لاحترام وتعزيز وتحقيق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية باعتبارهما من الحقوق التمكينية، واللذان هما أساسيتان للحوار الاجتماعي. والمشاورات وتبادل المعلومات وغير ذلك من أشكال الحوار بين الشركاء الاجتماعيين والحكومات مهمة أيضاً لتحقيق انتقال عادل.

٧. ويضطلع القطاع الخاص بدور مهم بوصفه محفزاً رئيسياً للابتكار والنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف وفي الانتقال نحو اقتصادات مستدامة وشاملة. ويلعب القطاع العام الممول تمويلاً جيداً دوراً مهماً بنفس القدر. وبغية الاستفادة بشكل كامل من هذه الأدوار على النطاق المطلوب، يجب على الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة في تشجيع الاستثمار نحو الابتكار وفي التنسيق عبر جميع مجالات السياسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والصناعية وفي تعزيز العمل اللائق. ومعاً، يمكنها أن تكون محفزاً لبناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً.
٨. وينطوي الانتقال العادل الشامل على بُعد جنساني قوي لمواجهة العديد من التحديات البيئية والاستفادة من الفرص المحتملة.
٩. ويؤيد مؤتمر العمل الدولي المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع (٢٠١٥) والتي توفر المرجع المركزي لصنع السياسات وأساساً للعمل. وينبغي تسريع تنفيذها وتوسيع نطاقها من خلال إطار عمل متجدد يتكون من أربعة عناصر مترابطة وداعمة لبعضها البعض وهي: "١" تعزيز الاقتصادات الشاملة والمستدامة والغنية بفرص العمل؛ "٢" الدفع قداماً بالعدالة الاجتماعية؛ "٣" إدارة عملية الانتقال العادل؛ "٤" تمويل انتقال عادل.

ثانياً - المبادئ التوجيهية بشأن انتقال عادل للجميع

١٠. إن تحقيق ولاية منظمة العمل الدولية في مجال العدالة الاجتماعية واتباع نهج متمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل أمر أساسي من أجل انتقال عادل.
١١. ويعزز الانتقال العادل للاقتصادات المستدامة بيئياً بطريقة شاملة من خلال استحداث فرص العمل اللائق والحد من أوجه انعدام المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب.
١٢. وينطوي الانتقال العادل على تعظيم الفرص الاجتماعية والاقتصادية للعمل المناخي والبيئي، بما في ذلك تهيئة بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة، مع تقليل التحديات وإدارتها بعناية. وينبغي أن يستند إلى الحوار الاجتماعي الفعال واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وأن يتمشى مع معايير العمل الدولية. ومن الأهمية بمكان أيضاً إشراك الجهات صاحبة المصلحة.
١٣. والانتقال العادل أساسي بغية تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتصدي للروابط القائمة بينها. ولا غنى عنه أيضاً لاتخاذ إجراءات طموحة بشأن التغيير البيئي وتغيير المناخ وإعمال الأهداف والالتزامات الواردة في اتفاق باريس، وحسب مقتضى الحال، سائر الاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة بالانتقال العادل.
١٤. وضمان تحقيق الانتقال العادل أمر مهم لجميع البلدان على كافة مستويات التنمية. وهو مهم أيضاً لكافة القطاعات الاقتصادية وللأقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم وينبغي له أن يتمشى مع الأولويات الإنمائية الوطنية.
١٥. والالتزام والتوافق الاجتماعيان القويان أمر أساسي. وينبغي للحوار الاجتماعي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع السياسات وتنفيذها. ولا بد من إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية والتشاور معها.
١٦. وينبغي احترام حقوق الإنسان والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وإعمالها، فضلاً عن التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها بفعالية.
١٧. ويتعين تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والإنصاف، مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب الأصلية والقبلية والفئات في أوضاع استضعاف.
١٨. وينبغي تعزيز الاتساق السياسي على جميع المستويات وفي مختلف المجالات، مع ضرورة وضع أحكام ملائمة بشأن تمويل الانتقال العادل.
١٩. وتعزيز المنشآت العامة والخاصة والمنشآت الاجتماعية المستدامة من خلال تعزيز بيئة مؤاتية، مثل السياسات الداعمة والحوافز والأطر التنظيمية الواضحة أمر أساسي للانتقال العادل. وينبغي أن تقترن هذه السياسات والحوافز بتشجيع الحوار الاجتماعي الفعال والنهوض بالعمل اللائق وتعزيز نماذج الأعمال المستدامة بيئياً.
٢٠. ومع التسليم بولاية منظمة العمل الدولية كما هو وارد في الجزء رابعاً من إعلان فيلادلفيا، ومع الإشارة إلى أزمة المناخ، ينبغي للسياسات الصناعية والسياسات الإنمائية الإنتاجية وللوصول إلى التكنولوجيا أن تشكل جزءاً أساسياً من الانتقال العادل بما يكفل رفاه جميع الشعوب ويحمي الكوكب.

ثالثاً - أدوار الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

٢١. ينبغي للحكومات، بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، القيام بما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ ورصد وتقييم أطر الانتقال العادل والشاملة والمتكاملة والمتسقة والمراعية للجنسين، على أن تكون منسقة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة؛
- (ب) دمج التدابير في السياسات البيئية والمناخية، على غرار المساهمات المحددة وطنياً والواردة في اتفاق باريس والغايات المتعلقة بالصافي الصفري، وكذلك في سياسات العمالة وسياسات الحماية الاجتماعية والسياسات الصناعية المتسقة والمتكاملة والشاملة من أجل النهوض بالانتقال العادل؛
- (ج) إرساء آليات لتعزيز التعاون الحكومي الدولي وتنسيق السياسات من أجل الانتقال العادل، على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي؛
- (د) وضع أطر للاقتصاد الكلي تكون مؤاتية للعمالة وتشجيع الاستخدام الملائم للأدوات المالية والنقدية، بما في ذلك الجمع المناسب من الضرائب والإعانات والحوافز والقروض، بغية توفير الحيز المالي للانتقال العادل نحو الأنشطة المستدامة بيئياً وتحفيز التحول الهيكلي والحد من أوجه انعدام المساواة؛
- (هـ) تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية والعمل اللائق باعتبارهما من المبادئ الأساسية لتحقيق الانتقال العادل؛
- (و) تعزيز تنمية المنشآت المستدامة واستحداث بيئة مؤاتية للابتكار وروح تنظيم المشاريع، بما في ذلك تحسين الوصول إلى التمويل وخدمات تنمية الأعمال التجارية، ولا سيما للسماح للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر باتباع نماذج أعمال مستدامة بيئياً؛
- (ز) استخدام سياسات سوق العمل النشطة لضمان حماية ملائمة لجميع العمال بغية تسهيل وتسريع الانتقال مع إيلاء الاهتمام الواجب للشباب والنساء والأشخاص في أوضاع استضعاف؛
- (ح) صياغة وتنفيذ سياسات صناعية و/ أو قطاعية مستدامة وكذلك سياسات التنمية الإنتاجية لتسهيل وإدارة الانتقال العادل نحو الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري؛
- (ط) تعزيز أطر التجارة والاستثمار وسلاسل القيم وسلاسل التوريد والإمداد الشاملة والمستدامة التي تسهم في الانتقال العادل والعمل اللائق؛ والتنفيذ الفعال لإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- (ي) تعزيز التطور التكنولوجي والوصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً والإنتاج الأنظف وكفاءة الموارد، بما في ذلك في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، مع ضمان منافع العمل اللائق والتوازن بين العمل والحياة؛
- (ك) الاستثمار في البنية التحتية المستدامة وفي الخدمات العامة الجيدة لتوفير الأساس للانتقال عادل؛
- (ل) توفير الوصول الشامل إلى نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة والملائمة والمستدامة، بما في ذلك أراضيات الحماية الاجتماعية، من أجل حماية السكان من الآثار الضارة والحد من الاستضعاف وتعزيز القدرة على الصمود تسهيلاً للانتقال العادل؛
- (م) تعزيز بيئة مؤاتية تسمح لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تعزز قدرتها على المساهمة في الانتقال العادل؛
- (ن) تصميم استراتيجيات متسقة ومتكاملة لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد المنظم ومنع إضفاء السمة غير المنظمة على وظائف الاقتصاد المنظم، مع إيلاء اهتمام خاص إلى القطاعات التي تتأثر بشدة بالتغير البيئي والمناخي؛
- (س) تعزيز المهارات والتعلم المتواصل، بما في ذلك التلمذة الصناعية الجيدة، التي تفضي إلى التطوير الشخصي وتستجيب لاحتياجات سوق العمل المحددة كعناصر تمكين للانتقال العادل والوظائف الخضراء وكعازل ضد الآثار السلبية للتغيير؛
- (ع) استباق الاحتياجات من المهارات وتحديد أوجه عدم التوافق في المهارات والاستثمار في النظم وتعزيزها لتوفير الوصول العادل إلى المهارات المحمولة والأساسية وشبه التقنية والتقنية لجميع الأفراد، بمن في ذلك العاملون في الاقتصاد غير المنظم، ورصد فعالية النظم وتقييمها وتعزيزها؛

- (ف) التعزيز النشط للحرية النقابية والحوار الاجتماعي الشامل والفعال، بما في ذلك المفاوضات الجماعية والتعاون الثلاثي، على كافة المستويات من أجل التوصل إلى توافق اجتماعي بشأن سياسات وتدابير طموحة من أجل انتقال عادل؛
- (ص) التشاور مع المجتمعات المعنية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والقبلية، والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين؛
- (ق) احترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والإسراع بالتصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها بفعالية؛
- (ر) صياغة وتنفيذ ورصد وتكييف ومراجعة دورية للسياسات الوطنية للسلامة والصحة المهنيين التي تعطي الأولوية للنهج الوقائي، وتحديد وإدارة المخاطر الجديدة والناشئة من تغير المناخ والاستثمار في تدريب وتنمية القدرات في مجال السلامة والصحة المهنيين، بما في ذلك في الاقتصاد غير المنظم؛
- (ش) تنفيذ تدابير السلامة والصحة المهنيين على وجه السرعة لصالح جميع العمال المتأثرين بالمخاطر المتصلة بالمناخ والظواهر الجوية القاسية، مع التصدي لما لها من انعكاسات على الصحة العقلية والبدنية وتعزيز بيئات العمل الآمنة والصحية؛
- (ت) ضمان أن يتمكن الأشخاص المنتمون إلى واحدة أو أكثر من المجموعات المستضعفة أو المجموعات في أوضاع استضعاف، بما في ذلك الشعوب الأصلية والقبلية والمجتمعات الريفية، من المشاركة في وضع تدابير للانتقال العادل تكون شاملة ومراعية لقضايا الجنسين والاستفادة منها؛
- (ث) تمشياً مع اتفاق باريس، حشد تمويل مستدام وميسور التكلفة وطويل الأجل ويمكن التنبؤ به من مصادر عامة وخاصة، على المستويين الوطني والدولي، ومواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة والتدفقات المرتبطة بالأسواق العامة مع أهداف الانتقال العادل؛
- (خ) تعزيز التعاون الدولي والتضامن العالمي لدعم البلدان النامية الأكثر عرضة لآثار تغير البيئة والمناخ، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

٢٢. ينبغي لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال:

- (أ) المشاركة بفعالية في الحوار الاجتماعي بجميع أشكاله، بما في ذلك المفاوضات الجماعية، من أجل تقاسم فوائد التقدم التكنولوجي والتحويلات الخضراء والتغيرات الديمغرافية وتعزيز الانتقال العادل والعمل اللائق على مستوى المنشأة وعلى المستويين القطاعي والوطني؛
- (ب) تطوير قدرة أعضائها على تحليل تأثيرات تغير البيئة والمناخ والاستجابة لها؛
- (ج) تصميم وتنفيذ مبادراتها الخاصة من أجل انتقال عادل، بما في ذلك المبادرات الخاصة بقطاعات معينة والمساهمة في صنع سياسات متوازنة؛
- (د) المساهمة كشركاء أساسيين في أنشطة التدريب وإعادة اكتساب المهارات وتعزيز ثقافة التعلم المتواصل في صفوف العاملين من جميع الأعمار؛
- (هـ) تطوير وتنفيذ خطط انتقال مستدامة على مستوى المنشأة وعلى المستوى القطاعي من خلال الحوار الاجتماعي الثنائي، بما في ذلك التعاون في مكان العمل.

رابعاً - دور منظمة العمل الدولية

٢٣. تمشياً مع المبادئ والأولويات الواردة في هذه الاستنتاجات، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن توجه جهودها نحو:

- (أ) تعزيز دورها الريادي، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة الثلاثية الوحيدة التي تمثل الحكومات وأصحاب العمل والعمال، في دفع عملية انتقال عادل في النظام متعدد الأطراف، بما في ذلك في إطار المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن المناخ وكذلك مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف، بغية تعزيز اتساق السياسات من أجل انتقال عادل وتسهيل مشاركة الهيئات المكونة في منظومة الأمم المتحدة وآليات التعاون الرئيسية الأخرى والترويج الاستباقي للمبادئ التوجيهية للانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع في جميع المنتديات ذات الصلة، مع إيلاء اعتبار خاص إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

- (ب) تقديم الدعم التقني والمساعدة للحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لصياغة وتنفيذ سياسات صناعية و/ أو قطاعية مستدامة وكذلك سياسات التنمية الإنتاجية لتسهيل وإدارة الانتقال العادل نحو الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري عند الطلب؛
- (ج) النظر في عقد اجتماع ثلاثي بشأن السلامة والصحة المهنيين من حيث ظواهر الطقس المتطرفة وأنماط الطقس المتغيرة، على أن يقرر مجلس الإدارة شكله؛
- (د) إنشاء آلية للحوار مع الشعوب الأصلية والقبلية من أجل اكتساب المعارف ووضع خارطة طريق من أجل انتقال عادل؛
- (هـ) تعزيز قدرات الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على تصميم وتنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات شاملة ومراعية لقضايا الجنسين من أجل تحقيق انتقال عادل، بما في ذلك بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية؛
- (و) تشجيع وتعزيز التطوير والاستخدام الكاملين للحوار الاجتماعي الفعال والشامل بجميع أشكاله وعلى كافة المستويات لاغتنام الفرص وتذليل الحواجز التي تحول دون تحقيق الانتقال العادل؛
- (ز) تشجيع التصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها بفعالية وتعزيز قدرة الهيئات المكونة على احترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- (ح) تنفيذ برنامج بحثي متكامل لمنظمة العمل الدولية وجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ومعايير أخرى بشأن الانتقال العادل والعمل اللائق، والاستفادة من القدرات الكاملة لمنظمة العمل الدولية وشركائها في البحث؛ دعم البحث والتوجيه من أجل فهم ومعالجة آثار تغير المناخ على انعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي فهماً أفضل وعلى حراك اليد العاملة من خلال منظور قائم على الحقوق، واستخدام هذه البيانات لتقييم التقدم المحرز في برنامج الانتقال العادل وكذلك إبلاغ مجلس الإدارة عن التقدم المحرز على أساس منتظم؛
- (ط) توثيق وتبادل الخبرات بشأن سياسات الانتقال العادل الفعالة والممارسات الجيدة وآثارها، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم من الأقران؛
- (ي) تصميم وتنفيذ برامج بشأن التعاون الإنمائي تكون متماسكة ومركزة على الحلول وموجهة نحو النتائج وأنشطة في مجال المساعدة التقنية لصالح الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية ومن خلال تعبئة كافية للموارد؛
- (ك) الانخراط في مبادرات مالية عالمية وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية متعددة الأطراف والقطاع المالي بغية تعزيز التمويل من أجل انتقال عادل؛
- (ل) إرساء شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بهدف الدفع قدماً بالانتقال العادل؛
- (م) تعميم الاستدامة وتغيير المناخ في كافة عملياتها وتعزيز الانتقال العادل من خلال المبادرات والبرامج التي تقودها منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية، مثل مبادرة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية ومبادرة العمل المناخي من أجل فرص العمل والمسرّع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة؛
- (ن) تزويد الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بالقدرة على الشروع في انتقال عادل من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات؛
- (س) صياغة أطر متسقة بشأن الانتقال العادل باللجوء إلى خطط حراك اليد العاملة التي تعزز العمل اللائق وانتقال المهارات وتنميتها والحد من الفقر، مع إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.